مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الاتفاقية الأمنية بين طهران وبغداد وأثرها على التنمية في غرب إيران

الكاتب: محمد مهدي مالكي، خبير في القضايا الإقليمية

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية / نُشر بتاريخ 20 أيلول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الاتفاقية الأمنية بين طهران وبغداد وأثرها على التنمية في غرب إيران

الكاتب: محمد مهدي مالكي، خبير في القضايا الإقليمية

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية / نُشر بتاريخ 20 أيلول 2025[1].

تُعتبر الاتفاقية الأمنية بين إيران والعراق، الموقّعة في آذار/ مارس عام 2023، نقطة تحوّل في العلاقات بين البلديّن نحو إرساء أمن مستدام على الحدود الغربية. فقد وفّرت هذه الاتفاقية، التي تهدف إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الكردية وطردها، منصةً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية، بما يتجاوز مجرد الإجراءات الأمنية.

فتحت الزيارة الأخيرة للدكتور علي لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، إلى العراق، والسعي نحو التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية، فصلاً جديداً في العلاقات الثنائية. وفي هذا الصدد، أصدر قاسم الأعرجي، مستشار الأمن القومي العراقي، بياناً يحظر فيه أي أنشطة سياسية أو عسكرية أو إعلامية للجماعات الإرهابية الكردية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان.

لطالما شكّل وجود الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية تهديداً مستمراً لحياة سكانها. وقد أدى انعدام الأمن الناجم عن تحركات هذه الجماعات إلى توقف مشاريع التنمية والبنية التحتية، وتسبب في انهيار أسواق الحدود، ودفع العديد من الشباب إلى الانضمام إليها نتيجةً لغياب رؤية اقتصادية واضحة. وقد خلق هذا الوضع حلقة مفرغة من انعدام الأمن والحرمان، مما هَمَّش التنمية.

[1] شتاب توسعه در غرب و شمال‌غرب ایران در سایه توافق‌نامه امنیتی ایران و عراق
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2035208/%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9%D9%87-%D8%AF%D8%B1-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%DB%8C%D9%87-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA%DB%8C-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

وبموجب الاتفاقية، تعهدت الحكومة المركزية العراقية بتفكيك قواعد الجماعات المسلحة المعادية لإيران وإخراجها من الشريط الحدودي. كما تعهد إقليم كردستان العراق بمنع أي نشاط عسكري أو إعلامي لهذه الجماعات.

أثبتت إيران أنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار الدائم بدلاً من تصعيد التوترات، وذلك من خلال اعتمادها على الدبلوماسية و"الصبر الاستراتيجي لعشرين عاماً" بدلاً عن العمل العسكري المباشر.

ومع ذلك، تشير التقارير الميدانية إلى أن تنفيذ الاتفاقية لم يكتمل بعد. حيث لا تزال بعض مقرات الجماعات المسلحة نشِطة، وبعضها لم يُسلِّم سلاحه بعد. وقد أدى هذا التأخير إلى استمرار المخاوف الأمنية، مما حال دون تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية الاقتصادية بشكل كامل.

خلال زيارة الدكتور علي لاريجاني الأخيرة، تم متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الإيرانية بحق أكثر من 100 شخص من قادة وأعضاء الجماعات الإرهابية الكردية المقيمين في إقليم كردستان العراق، الذين سُلِّموا سابقاً إلى وزارة الخارجية العراقية. ومن المتوقع، بالإضافة إلى سياسات الدعم مثل منح خطابات الحماية للضحايا المُضلَّلين، أن تُواصل السلطات محاكمة ومعاقبة قادة هذه الجماعات بجدية.

على الرغم من بعض أوجه القصور، فقد حقق التنفيذ الجزئي للاتفاقية مكاسب كبيرة لإيران. فقد انخفضت حركة الجماعات المسلحة عبر الحدود بشكل ملحوظ، وأصبحت الاشتباكات المتقطِّعة، التي كانت تمثِّل مشكلة مستمرة، نادرة الآن. وقد مهدت هذه التغييرات الطريق لاستئناف مشاريع البناء غير المكتملة وازدهار الأسواق الحدودية، وشعور السكان المحليون الآن بمزيد من الأمان، وتتزايد ثقتهم بمستقبل المنطقة الاقتصادي.

ويُعتبر منح العفو للأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المسلحة الكردية لأسباب تتعلق بالعمل أو الهجرة أو الخداع، دون المشاركة المباشرة في أنشطة إرهابية، من أهم إجراءات الحكومة الإيرانية. رغم أنها تعالج الانقسامات الاجتماعية، لكن هذه السياسة الاستراتيجية تُسهم في منع تجنيد جيل جديد في هذه الجماعات.

على الرغم من أن العضوية في الجماعات الإرهابية قد تُعرّض صاحبها لتهمة "التمرد" بموجب القانون الإيراني، فإن منح العفو للأفراد غير المتورطين في عمليات إرهابية يُتيح فرصة استثنائية للعودة إلى الحياة الطبيعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

إن التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية من شأنه أن يُحوّل الحدود الغربية لإيران إلى قوة دافعة للتجارة الإقليمية. أيضاً سيساهم في ازدهار الأسواق الحدودية، وتطوير البنية التحتية، وزيادة قدرات التصدير والاستيراد، وتحسين معيشة سكان الحدود، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة والقضاء على ظاهرة تهريب البضائع، التي تنجم عن الفقر وانعدام الأمن. وستعود بالنفع على إيران والعراق معاً.

في المُحصِّلة، تُتيح الاتفاقية الأمنية بين طهران وبغداد فرصةً فريدةً لإنهاء دوامة انعدام الأمن والحرمان في المناطق الحدودية. إلا أن النجاح الكامل لهذه الاتفاقية يعتمد على التزام الحكومة العراقية وإقليم كردستان بالتنفيذ الصارم لأحكامها. وإذا ما تم الوفاء بهذه الالتزامات، فسوف تصبح المناطق الحدودية الغربية لإيران مركزاً للتجارة والتعاون الإقليمي، مما سيُسهم أيضاً في الاستقرار والسلام الإقليميين.

***